

مع زيادة الفصل بين الملكية والإدارة في منظمة ما، يؤدي هذا عموماً إلى زيادة الطلب على التنظيم المحاسبي. سيكون لدى الأطراف ذات المصلحة المالية في المنظمة معرفة أقل مباشرة بتشغيل المنظمة. سيصبحون معتمدين على المعلومات المالية التي تولدها المنظمة. فإن الباحثين الذين يتبنون موقفاً مناهضاً للتنظيم لن يفضلوا تقديم التنظيم بغض النظر عن التغييرات في درجة الفصل بين الإدارة والملكية. ويزعم هؤلاء الباحثون أن هناك حوافز "قائمة على السوق" تدفع المنظمات إلى تقديم معلومات موثوقة كافية، وأن الفشل في تقديم مثل هذه المعلومات سيؤدي إلى فرض عقوبات قائمة على السوق على المنظمة.